اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

# الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

# الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

# الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

# دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام( office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم ( A4 ).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط ( Times New Roman ) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم )

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq ) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

# محتوى العدد (١٦) المجلد الأول


| ت | عنوانات البحوث | اسم الباحث | ص |
|---|---|---|---|
| ١ | قاعدة الفراغ والتجاوز وتطبيقاتها الفقهية | أ.د.مها عامر منصور الاسدي | ٨ |
| ٢ | رسالة في الدفاع الاعتراض على قول الغزاليفي«ليس في الإمكان أبدع مما كان» لإسماعيل بن محمد بن مصطفى أبو الفداء القونوي (ت١١٩٥هـ)دراسة وتحقيق | أ.م. د عامر ضاحي سلمان | ١٨ |
| ٣ | موقف ابن الحاجب من بعض المسائل الخلافية في النحو العربي | أ.م.د.أوراس عبد الحسين عبد الله | ٣٢ |
| ٤ | رسالة من التفسير لمحمّد الوانيّ (ت١٠٩٦ هـ)تفسير ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ سورة السَّجدة/٧.«دراسة وتحقيق» | أ.م. د. عقيل عباس ريكان | ٤٤ |
| ٥ | إيضاحات مبرورة في قواعد فقهية مغمورة يحسن إلحاقها بالقواعد المشهورة | م.د.مصطفى علوان السامرائي | ٥٦ |
| ٦ | استعمال ما لم يُسمّ فاعله في سورة هود وأثره في توجيه المعنى | م.د سليم خلف صالح | ٧٠ |
| ٧ | أثر التعليم في تطور الثقافة والهوية المجتمعية دراسة تاريخية | م.د. أحمد محمد سعدون | ٨٦ |
| ٨ | دلالة الاختيار في سورة الضحى | م. د. كريم شيال مكطوف | ٩٨ |
| ٩ | تأثير الدراسات العربية في قراءة المستشرقين لمفهومي النخبوي والشعبوي | الباحثة: ثمارة عباس كاظم<br>أ.د. نظلة احمد الجبوري | ١٠٨ |
| ١٠ | معركة طوفان الاقصى والعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، تحليلات سياسية واستراتيجيةللدكتور محسن محمد صالح «مقال مراجعة» | م.د. وسن صاحب عيدان | ١١٨ |
| ١١ | منهج أهل البيت(عليهم السلام)في مواجهة الإلحاد«دراسة تحليلية» | الباحث:محمد سامي عبد<br>أ.م.د. زينة علي كاظم | ١٢٤ |
| ١٢ | العقوبات القانونيّة والشرعية على المتظاهرين بالمنكرات | أ.م.د ظاهر محسن عبد الله<br>الباحثة: هبه صالح كاظم عباس | ١٣٦ |
| ١٣ | الوعيد الأخروي بالحياة الأبدية في الديانات السماوية «دراسة مقارنة بين الديانة اليهودية والإسلامية» | الباحثة: هيفاء طالب عذيب<br>أ.د نصير كريم كاظم | ١٥٠ |
| ١٤ | الدور الوقائي للشريعة والقانون للحفاظ على الحدث من الانحراف والتشرد | الباحثة: ميس محمد علي<br>أ.م. د ختام مزهر حمد | ١٦٦ |
| ١٥ | نسق الاستدعاء في رسالتي ابن زيدون وشروحهما «دراسة في النقد الثقافي» | م. م. نور محمد عزالدين<br>أ.م. د. زاهر عبد الحسين جنديل | ١٧٨ |
| ١٦ | الأسس النظرية لدور الفكر الإسلامي في الذكاء الاصطناعي | الباحث: مروه غزوان هاشم<br>م. د.أحمد صباح شهاب أحمد | ١٩٤ |
| ١٧ | دلالة التقديم والتأخير في شعر الرصافي البلنسي | الباحث: ناطق ساجت ولي<br>أ. د. لينا طهماز علي | ٢٠٤ |
| ١٨ | التعلم الاستفساري وعلاقته بالتعلم الانتقائي لقياس مستوى التفكير المرن لطلبه الدراسات العليا في قسم الرياضيات لماده القياس والتقويم | م. منار فاروق عزيز | ٢١٦ |
| ١٩ | أثر الفكر النحوي الكوفي في فكر المخزومي | م. منير صباح منشد | ٢٣٤ |
| ٢٠ | الخصائص الفنية في شعر الفرسان في العصر الجاهلي«عامر بن الطفيل أنموذجاً» | م. م. ناظم جبار نصر | ٢٤٨ |
| ٢١ | طبيعة العقود الإلكترونية وأركانها وشروطها في قانون العراق وإيران | م. م. أكرم عباس محمد علي | ٢٦٢ |
| ٢٢ | أثر استراتيجية التفكير البصري في تحصيل طلاب المرحلة الاعدادية في مادة الجغرافية وكفاءتهم المعرفية | الباحث: مروان سلام داوود | ٢٨٢ |
| ٢٣ | أثر ستراتيجية أقلام القصاة في تحصيل طالبات الصف الثاني المتوسط في مادة اللغة العربية | م.م. تبارك محمد شهاب | ٣٠٢ |
| ٢٤ | الملامح السياسية والفكرية والاجتماعية في اليمن خلال القرن الرابع والخامس الهجريين | م. م. أشواق كريم حسين | ٣١٦ |
| ٢٥ | نظرية المعرفة في المسار الغربي | علي صلاح مهدي<br>أ.د. طالب حسين كطافة | ٣٣٦ |
| ٢٦ | منع الإخلال بالأمن العام في القرآن وأحاديث أهل البيت«عليهم السلام» | م. مؤيد ناصر حسين | ٣٥٢ |

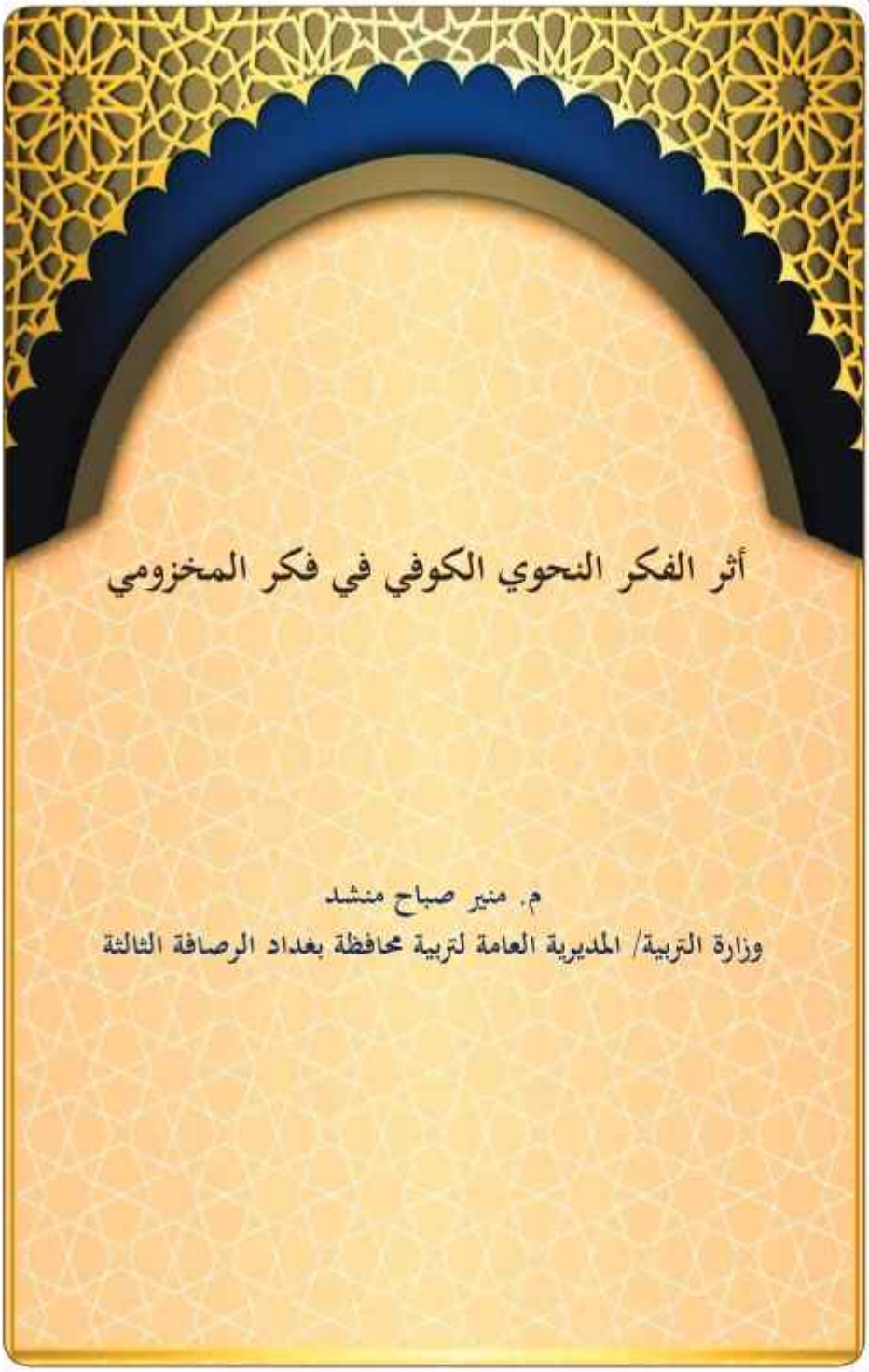

# أثر الفكر النحوي الكوفي في فكر المخزومي

م. منير صباح منشد
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة بغداد الرصافة الثالثة

المستخلص:
خلاصة هذا البحث أنّه يدرس مدى تأثر الفكر النحوي للدكتور مهدي المخزومي بالفكر النحوي لمدرسة الكوفة، وأسباب هذا التأثر، وأبرز مظاهره.
الكلمات المفتاحية:الأثر، النحوي، الكوفي، المخزومي.

**Abstract:**
**The essence of this research is to examine the extent to which Dr. Mahdi Al-Makhzoumi›s grammatical thought was influenced by the grammatical thought of the Kufa School, the reasons for this influence, and its manifestations.**
**Keywords: influence, grammar, Kufi, Al-Makhzoumi**

المُقدّمة:
بدأت الدراسات اللغوية في القرن الثاني الهجري تشهد ازدهاراً واضحاً ولا سيما النحوية منها حتى وصلت قمة نضوجها في ذلك العصر، والذي تمثل في (الكتاب) على يد الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ) وتلميذه النجيب سيبويه(ت١٨٠هـ) في حاضرة البصرة.
وجاء النحاة بعد سيبويه فوسعوا مادة النحو، ومدّوا فروعه، واستقر بذلك كدرس لغوي، عُني به لغويون عُرفوا بالنحاة، متخذين من (الكتاب) المصدر الأساس لدراسة النحو العربي ووضع قواعده، وبناء صرحه، ورفع أركانه، ((في وقت ازدهرت في الكوفة القراءات القرآنية ورواية الشعر ، لكنها ما لبثت أن ظهر فيها علماء ورواة للأدب لهم عناية بالنحو، ويختلف الباحثون في أولية النحو الكوفي، فيذهب القدامى من أصحاب الطبقات إلى أن أبا جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء (ت ١٨٧هـ) هما من أوائل نحاة الكوفة، وقد عدّهما محمد الطنطاوي في الطبقة الأولى من نحاتها))(١)، لكن بعض الباحثين المحدثين يذهبون إلى أنّ النحو الكوفي يبدأ((بدأ حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه أصوله))(٢)، حتى تهيّأ بخصائصه التي استقل بها عن النحو البصري ولعلّي، أميل إلى هذا الرأي.
وقد تأثر بعض النحويين المحدثين بمدرسة الكوفة النحوية ومنهجها الوصفي في دراسة اللغة والنحو ومنهم العلّامة الدكتور مهدي المخزومي وآخرين من دعاة التيسير في دراسة النحو العربي.

أولاً: المخزومي بين نهج المدرستين: (البصرية والكوفية):
تهيأت عوامل مختلفة ساعدت على أن ينشأ النحو العربي في البصرة؛ لقربها من البحر ومجاورتها لبلاد الأعاجم واختلاطها بمختلف الشعوب والقوميات؛ بدافع التجارة، فضلاً عن كونها من مقاصد طلب العلم في ذلك الزمان؛ لازدهارها العلمي ووجود علماء كبار في مختلف العلوم يعيشون في حاضرتها ويقيمون حلقات الدرس فيها؛ فكان الاختلاط بالأعاجم من أهم الدواعي لظهور اللحن الذي طرأ على الألسنة، ولاسيما في تلاوة القرآن الكريم.
وقد سبقت البصرةُ الكوفةَ إلى نشأة الدرس النحوي حتى إذا جاء عهد الخليل بن أحمد اكتملت عند البصريين معالم النحو، وإن بقي لزمنٍ مختلطاً مع أنواع الدرس اللغوي الأخرى.
وذهب مَهدِي المخزومي إلى أن مدرسة الكوفة النحوية تبتدئ بالكسائي والفراء، فهما المؤسسان الحقيقيان لها، وهما من نهج لها نهجاً مستقلاً عن المدرسة البصرية، ويرد المزاعم التي جعلت الرُّؤاسي ومعاذ الهراء

مؤسسين للدرس النحوي بالكوفة، إذ يقول((وفي رأينا أنّ الدراسة النحوية في الكوفة إنّما تبدأ بالكسائي فهو عالم أهل الكوفة وإمامهم، وهو الذي نهج بالنحو منهجاً جديداً تولاه الفرّاء من بعده بالرعاية، فهما رئيسا هذه المدرسة وإليهما يعزى تأسيسها وتنظيم منهجها، وبهما يبدأ تاريخها))(٣).

فالكسائي هو النحوي الأول في الكوفة الذي رسم للكوفيين معالم الدرس النحوي، فلم تعرف الكوفة نحوياً بارزاً قبله، وكان المصدر الأول الذي استقى منه علمه هو الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ)، وهو الذي تتلمذ الكسائي على يديه وأخذ منه صناعة الإعراب وعلم النحو.

وحين يُؤرخ مهدي المخزومي لمدرسة الكوفة، يذهب إلى القول بأنها استمرت قرابة قرن ونصف من الزمن، ويُحدد نهاية نشاطها النحوي بأواخر القرن الثالث للهجرة، ويعدُّ المخزومي منهجها الوصفي هو الأقرب لدراسة اللغة والنحو العربي خاصة.

وقد عُرف المخزومي بدعوته إلى إصلاح النحو العربي وتيسيره، وحاول أن يعطي لدعوته في ذلك سمة الحداثة والتطور في الحياة، فيقول: ((ليست هذه الدعوة محافظة تريد الرجوع بنا حتى تطلب إلينا أنْ نشاركَ أسلافنا في حياتهم، ومعاشهم، ولغتهم، وأساليبهم، ولكن تؤمن بالتطور، وتحرص على سلامة الأجيال الذين يبذلون جهدًا مضنيًا في التوفيق بين لغة الأمس، وحياتهم اليوم، وبين الحاجتين من الفروق ما بين القديم، والحديث، وبين التقليد، والتجديد))(٤). وحاول المخزومي في دعوته هذه التفريق بين الإصلاح والتيسير، فقال: ((وهذه الدعوة ذات وجهين، تستقبل الإصلاح بوجه، والتيسير بوجه، وكلاهما يحتاج إلى تقليب النظر))(٥)، ورفض أن يكون إصلاح العربية بتنسيق الموضوعات القديمة، أو دراسة الموضوعات القديمة بطرائق تربوية حديثة ((فلن ينفع تجديد الأسلوب إذا كان الموضوع المدروس متغضّناً باليًا))(٦). والمخزومي هنا يتفق مع دعوة إبراهيم مصطفى في النظرة إلى طبيعة التجديد، فالحل في نظريهما يكمن في تبني منهج لغويّ بديل يكفل حلّ المشكل في النحو العربي، ورأى أنّ المنهج الذي سار عليه الأوائل في دراستهم اللغوية يجب أنْ يوضع موضع المساءلة اللغوية، والتمحيص، والتدقيق، فالمنهج الذي اختطه الأوائل لأنفسهم في النظر إلى المادة اللغوية كان موضع انتقادٍ عسير، فهو يقول: ((فأول ما يتجه إليه النظر هو محاكمة المنهج القديم الذي درست العربية على وفقه أيتلائم مع طبيعة الموضوع ؟ أم لا صلة له به، أوعُنِي القدماء بتفهم طبيعة اللغة ليدرسوها على وفق ما يلائم طبيعتها، أو لم يعنوا بشيء من ذلك))(٧).

ويستمر المخزومي في نقده منهج النحو القديم؛ القائم على الفلسفة والمنطق والذي اتسمت به (المدرسة البصرية)، ففي رأيه أنّ الدارس لهذا النحو سيخلص إلى نتيجة تؤدي إلى ((الإحساس بالهوة السحيقة بين طبيعة اللغة، وفنونها، والمنهج الذي سار القدماء فيه، وبالجفوة البعيدة بين موضوع سبيله النّقل والتتبع، ومنهج عقلي سبيله النظر الفلسفي، والأقيسة المنطقية))(٨).

ولهذا كلّه ((أصبحت الحاجة ماسّة إلى نحوٍ جديدٍ، يخلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس على وفق منهج يلائمه، مبرأً من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، وانتهت بهذا الدرس إلى ان يكون مصدر برم وضيق لا حدَّ لهما))(٩).

وانتشرت علوم الفلسفة والمنطق عند القدماء في عصور تالية لمرحلة التأسيس، وسيطرت على دراسة النحو العربي وأثرت فيه، في الوقت الذي كان فيه النحو العربي يعيش محنة التأسيس والتأصيل، في ضوء الخلاف النحوي الذي كان قد برز آنذاك، بين البصريين، والكوفيين، وما له من تداعيات ألقت بظلالها أيضاً، على

الدرس النحوي العربي.

على أنّ مسألة تأثر العلوم بعضها ببعض مسألة طبيعية, ولكنّ ما حصل في قضية تأثر النحو البصري بالفلسفة, والمنطق, وعلم الكلام, كان تأثراً سلبياً, فقد صاحبت نشأة الفنون اللغوية نشأة الفلسفة الكلامية, وكانت نشأة هذه الفلسفة في غمرة من الجدل العنيف بين أصحاب النِحَل, وذوي الأهواء الذين جمعتهم بيئة البصرة... ما دفع بالفلسفة الكلامية إلى الأمام دفعًا, وإذا بها تعجب الدارسين بأصولها, وأساليبها, وتؤثر في عقولهم, وتغزو أبعد الميادين عن طبيعتها, اعني الميادين اللغوية من شعر, ونحو, وبلاغة.

ومن الملاحظ أنّ الدكتور المخزومي الذي وجّه سهام نقده إلى طريقة النحويين القدماء في تناول النحو العربي؛ بسبب ما آل إليه ذلك النحو من صعوبة, وابتعاد عن النهج الذي يوافق طبيعة اللغة على أيدي النحاة المتفلسفين, كان نقده نقداً بنّاءً, يقوم على اسسٍ متينةٍ, قوامها الإحاطة الواعية والشاملة بالنحو القديم, وعلم اللغة الحديث, وعلم الأصول, وقد كان يرى أن اللغة يجب ان تدرس بالاستقراء والتتبع, كما يذهب إلى ذلك الأصوليون الذين يصرحون بأنّ طريق اللغة إنما هو الاستقراء, فلم يثبت رفع الكلمة, أو نصبها, أو خفضها إلا بطريق النقل عن العرب الفصحاء؛ لأنّ اللغة تأبى بطبيعتها الأقيسة المنطقية, والتوجهات الفلسفية التي تؤدي إلى التأويل من أجل موافقة القياس, وهذا يظهر ميل المخزومي الى اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللغة وكان يدعو إلى تجاوز القياس ما أمكن ذلك وقد وصف المتمسكين بالقياس ويعدّونه النحو كلّه بالغفلة وأورد قول السيوطي (ت٩١١هـ): ((اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق, لأنّ النحو كله قياس, ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب, فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو, ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالأدلة القاطعة))(١٠).

ورأى أنّ هذه الدعوة هي دعوة متهافتة فقال: ((والذي يدلّ على تهافتها أنّه يصف كثيرًا من المسائل النحوية بالشذوذ, فلو كانت معرفة القواعد النحوية أنما تثبت بالقياس, لا بالاستقراء, ما كان هناك شذوذ, ولا ندرة))(١١).

وما تقدّم يتعلق بالجزء الأكبر من الجانب النظري في رؤية المخزومي للنحو العربي, والذي دفع بعض الباحثين إلى نقده ووصفه بأنه كان قاسياً في نقد النحو العربي القديم, وجهود نحاته الجبّارة في إرساء دعائمه, ((وما يؤاخذ عليه حكمه على النحو العربي, إذ اتسم هذا الحكم بالقسوة, والشدة. فلا يمكن إغفال ما حققه النحويون العرب من إنجاز معرفي واضح لا ينسجم إطلاقا مع ما ذهب إليه المخزومي من وصفه النحو العربي بالعقم, فالمنهج العقيم لا يمكن أنْ ينتج لنا معرفة, ولا يمكن أنْ يبني درسًا لغويًا له حضور فاعل على مدى هذه القرون))(١٢).

والواقع إنّ المخزومي لم ينتكر لجهود النحويين الأوائل, وما بذلوه من جهود كبيرة في خدمة لغتنا العربية لغة القرآن الكريم, ولا يستطيع احد إنكار ذلك, والدليل, أنّ المخزومي كان يرى أنّ الاستعانة بمنهج المذهب الكوفي, وما خلّفه أعلام هذا المذهب وشيوخه, هو أيسر طريقٍ من طرائق الإصلاح فقال: ((أرى أنْ يُعنى الدارسون بكل ما خلّفته مدرسة الكوفة وأنْ يُستعان بما توصّل إليه أساتيذها وشيوخها..... ففيما توصلوا إليه ما يُيسر لنا تحقيق هذه الدعوة بوجهيها من إصلاح جذري منشود, ومن تيسير لا غنى عنه إذا أردنا صالح الدراسين الناشئين))(١٣), وقال ايضاً: ((أمّا أنا, فكنت قد درست مناهج الدراسة عند القدماء, وعرضت للمدرستين الكبيرتين مدرسة البصرة, ومدرسة الكوفة. وأتيحت لي الموازنة بين منهجيهما, و راعني طغيان المنهج البصري الذي كان وأبو الحسن الرماني(ت٣٨٤هـ) أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)

بمثلانه أصدق تمثيل على ما بينه، وبين موضوع الدراسة من جفوة ونفرة، ودهشت من غفلة الدارسين، ونسيانهم منهجًا لغويًا يتدفق خصبًا وحيوية، وإنْ لم يكن بروق للبصريين وأتباعهم، وهو منهج قامت عليه قواعد مدرسة لغوية نحوية استطاعت أنْ تزاحم المدرسة البصرية قرابة قرنين من الزمان، وهي مدرسة الكوفة))(١٤).

وإنَّما كان نقده واعتراضه على النحويين القدماء المتأخرين, والبصريين منهم خاصّة, كما أشرت إلى ذلك؛ بسبب طريقة دراستهم النحو العربي المتأثرة بالفلسفة والمنطق.

فكانت قراءة الدكتور المخزومي للنحو العربي القديم, قراءة فيها خلق وإبداع وتجديد, وقد جمع المخزومي بين فهمه الواعي للتراث من دراسته للقدماء, وبين المفاهيم الحديثة لعلم اللغة الحديث من خلال محاضرات أساتذته في القاهرة كأمين الخولي, وإبراهيم مصطفى, ومواكبته لمحاضرات المستشرقين أثناء دراسته هناك(١٥).

ووجد الدكتور مهدي المخزومي لكثير من مشكلات النحو حلولاً سهلة خالية من التعقيد باعتماد الحلول اللغوية التي هي أجدر بالرعاية في المباحث اللغوية بعيداً عن تعقيد مسائل النحو وصعوبتها على المتعاطين لها, وخصوصاً على المبتدئين والشداة من طلاب العلم(١٦).

وأئمة النحو الذين تمثلت المدرسة الكوفية بآرائهم النحوية وبان منهجها واتضحت معالمها بهم علي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ)، وتلميذه يحيى بن زكريا الفراء(ت٢٠٧هـ) ، وأحمد بن يحي ثعلب(ت٢٩١هـ)، ومن تبعهم من أصحابهم وتلامذتهم.

وإذا وجد إلى جانب هؤلاء نحاة آخرون فهم الذين خلطوا المذهبين، ومن نشاطهم النحوي المتمثل في الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين نشأت مدرسة جديدة هي المدرسة البغدادية، فمهدي المخزومي قال في مرحلة ما بوجود مدرسة نحوية ثالثة إلى جنب المدرستين الكبيرتين، هي المدرسة البغدادية، لكنّه أعاد النظر في حقيقة وجودها حينما كتب كتابه (الدرس النحوي في بغداد) بعد النضج المعرفي الذي وصل إليه خلال رحلته العلمية، ورد مزاعم من قالوا بوجود مدرسة بغدادية إلى جانب المدرستين الكبيرتين البصرية والكوفية(١٧).

وقد عني المخزومي بمدرسة الكوفة النحوية، وخصها بدراسة قدمها لنيل شهادة الدكتوراه سنة ١٩٥٣م، وتأثر بمنهجها في الدرس النحوي، كما تأثر بالفرّاء، وكان يقرنه في كثير من الأحيان بالخليل بن أحمد؛ ويراه أشبه الدارسين به دقة في الملاحظة، وسعة في الاطلاع، واستيعاباً لموضوع دراسته(١٨)، وتتبُّع مناهج أئمة مدرسة الكوفة في دراسة النّحو، وكان الكسائي أول من عُني به؛ لأنه كان إمام الكوفيين.

ثانياً: أصول النحو عند الكوفيين:

وإذا كان الكسائي قد ورث من البصريين القول بنظرية العامل النحوي، فإنَّه لم يكن يتصوره كتصورهم، فقد يجعل للعامل الواحد معمولين في آن واحدٍ، نحو قولهم: (زيدًا ضربته)، فالفعل (يضرب) يكون عنده ناصبا (زَيْدًا) وضميره(١٩).

وكان الكسائي قد سن لأصحابه من بعده الأخذ بأخبار الآحاد إذا صح سندها، وكان يُعنى بشواذ لغات العرب الذين وثق بفصاحتهم، لذلك ذهب إلى جواز إضافة (حيث) إلى المفرد خلافا للبصريين، مُحتجا بقول الشاعر:(٢٠)

وَنَطْعَنُهُمْ حيثُ الكِلَى بَعْدَ مَنزِعِهِمْ  بِبيضِ المواضِي حَيْثُ لَيْ العمائم

وللكسائي عناية بالقياس، ويُعلل مهدي المخزومي ذلك بأنه أثر من آثار المدرسة البصرية، لكنه كان

يختلف عنهم في أنه كان يكتفي بالشاهد النادر، ليقيس عليه، لذلك غلطه البصريون ولحنوه، لأنه لم يلتزم بمصادر سماعهم، واتهموه بإفساد النّحو. ويبرئ مهدي المخزومي مدافعاً عن منهج الكسائي بأن هذا الإفساد الذي اهم به ما هو إلا لفساد أصول البصريين، أما كونه يمس اللغة، أو يمس النحو، فيحتاج إلى برهان، ليس باستطاعتهم أن يأتوا به. وهكذا يمضي مهدي المخزومي يحتج لآراء الكسائي، منتصراً له إذا خالف البصريين، فإذا رأى أنّه قد خرج عن منهج البحث في النحو رد ذلك إلى تأثره بالبصريين، وحين استبعد الكسائي الحديث النبوي من مصادر الاحتجاج النحوي علل ذلك بتأثره بالبصريين(٢١). وكتب الطبقات تتفق على أنّ الكسائي جلس إلى الخليل بن أحمد زمناً، وهاله سعة علمه بلغة العرب، فخرج إلى البادية يأخذ العربية عن الأعراب الفصحاء، والخليل الذي هو أكثر علماء العربية الأقدمين تأثيراً في مهدي المخزومي، ليس معدوداً بين البصريين الذين تأثر بهم الكسائي في ترك الاحتجاج بالحديث النبوي في نظر المخزومي الذي كان يحرص على بيان تميز الكوفيين عن البصريين في منهج الدراسة النحوية، وأخذ على البصريين أنهم ضيقوا مصادر الاحتجاج، فاستبعدوا عدداً من قبائل التخوم، ولم يحتجوا بكلامها في الدرس النحوي، كما أنّ نحاة كالمبرد عُرفوا بالطعن في قراءات متواترة، وتركوا الاحتجاج بالحديث النبوي، وحكموا المنطق في الظواهر اللغوية، وأخضعوا الأصول لأحكام العقل، واعتدوا بالقياس، وجعلوه أصلاً من أصول الدرس النحوي، وهم في هذا الاعتداد بالقياس يصدرون عن اعتقاد بأن اللغة منطقية، وكل هذا في نظر مهدي المخزومي خطأ في المنهج، لأن اللغة في نظره لا ينبغي أن تخضع لأحكام العقل.

وحين يعرض مهدي المخزومي المآخذ على الكوفيين كاستبعادهم الحديث النبوي؛ يعلل ذلك بأنّ انشغالهم بالقراءات ورواية اللغة؛ كفاهم مؤونة البحث عن الحديث، لذلك رجّح منهج الكوفيين، لأنهم كانوا أقرب إلى طبيعة اللغة في درسهم النحوي، وهم وإن لم يرفضوا القياس والتعليل، لم يمنحوهما تلك الخصائص الفلسفية التي عُرفت عن البصريين، وكان يرى أنّ الخليل بن أحمد قد امتدّ فكره اللغوي ومنهجه في نحاة الكوفة، كالكسائي والفراء، فجاء درسهما أقرب إلى طبيعة الدّرس اللغوي مع فارق بينهما.

وعُرف مهدي المخزومي بميله إلى الكوفيين، واعتبرهم أقرب إلى طبيعة اللغة العربية، وتتجلى حماسة مهدي المخزومي لمدرسة الكوفة وإعجابه بها من خلال موقفه من الباحثين المعاصرين الذين خالفوه الموقف من مدرسة البصرة، فهو يرى بعضهم طارئًا على الدرس النحوي، مُقحماً نفسه في ميدان ليس له فيه موضع قدم (٢٢)، ونراه أحياناً عنيفاً في رده على الذين يهونون من شأن الكوفيين.

هذا هو موقف مهدي المخزومي من المدرسة البصرية، لكنّه إذا تناول الدرس النحوي عند الكوفيين كان أكثر حماسة لمنهجهم، وتأييداً لما ذهبوا إليه من آراء، خالفوا فيها البصريين. ويُلخص المخزومي أصول الفكر النحوي الكوفي فيما يأتي(٢٣):

١. اعتدادهم بالسّماع أو النقل، فتنوّعت مصادر السماع لديهم بدءاً بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد كان موقفهم منها مُخالفاً لموقف البصريين، فهي عندهم أعلى مراتب المصادر التي يصدرون عنها، ثم كلام العرب، إذ كانوا يتّخذون ما سمعوه أساساً لوضع قواعدهم، فلو سمعوا بيتاً واحداً يُخالف الأصول، لجعلوه أصلاً قائما بذاته، لكنهم كنظرائهم البصريين أبعدوا من مدوّنة السماع مصدراً مهما هو الحديث النبوي الشريف، فلم يعنوا به، ولم يحتجوا به؛ لأنّهم شغلوا عنه بالقراءات القرآنية.

٢. عنايتهم بالقياس لكنّهم أخضعوه للنقل، فكانوا بذلك أقرب إلى طبيعة منهج البحث في اللغة من البصريين.

٣. التحرر من قيود المنطق والفلسفة وتحكيم العقل في الدرس اللغوي.

٤. رفضوا التعليلات التي لا صلة لها بالدّرس النحوي، على خلاف المدرسة البصرية.

ثالثاً. المسائل التي تابع فيها المخزومي الكوفيين:

ثمّة مجموعة من المسائل التي تأثر بها المخزومي بالنّحو الكوفي ومصطلحاته، نذكر منها:

١. أَصْلُ المشتقات: ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ المصدر هو أصل المشتقات، فهو يدلُّ على زمن مطلق، في حين يدلُّ الفعل على زمن ، مُقيَّد، وما كان مطلقا، فهو أصل للمُقيَّد، وخالفهم الكوفيون وذهبوا إلى أن الفعل أصلٌ والمصدر مُشتق منه؛ لأنَّ المصدرَ مُؤكِّد للفعل، والمؤكَّدُ قبل مؤكِّدِه، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته؛ وذلك شأن الفرع (٢٤)، وتبع مهدي المخزومي الكوفيين في أنَّ الأصل هو الفعل؛ لأنه في العربية وأخواتها الساميات أساس التعبير(٢٥).

٢. أَسْمَاءُ الأَفعال : هي ألفاظ تُؤدّي معنى الفعل، لكنّها لا تقبل علاماته، وليست على صيغته، وهي عند البصريين معدودة في الأسماء؛ لأنَّ عددًا منها يقبل علامة الاسم كالتنوين نحو مهٍ ، صهٍ، أفٍّ. وهي عند الكوفيين أفعال؛ لدلالتها على الحدث والزمان(٢٦).

وقد زعم مَهدِي المخزُومي أنَّ البصريين«يرون أنَّ هذه الكلمات ليست أفعالا، لأنها . وإن تضمنت معانيها، واستعملت استعمالها. لا تقبل واحدة من علامات الأفعال، وليست أسماء»(٢٧)، وهو زعم غير صحيح، فالبصريون ينصُّون على أنَّها أسماء، قال سيبويه في الكتاب: «واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضْمَر ، وذلك أنَّها أسماء»(٢٨)، وكذلك قال في المقتضب: «هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل، ولا مصدر، ولكنها أسماء وُضعت للفعل»(٢٩).

وقد رجح مهدي المخزومي مذهب الكوفيين، فأسماء الأفعال عنده أفعال، لأنها لا تختلف عن الأفعال في الدلالة والاستعمال، أما التنوين اللاحق لبعضها فيراه؛ لتكثير ألفاظها الثنائية ، نحو مهٍ ، صهٍ ، أفٍّ(٣٠).

٣. خبرُ الأَفعال الناقصة :

ذهب البصريون إلى أنَّ كان وأخواتها أفعال ناقصة، وقد اختلف النحاة في سبب تسميتها ناقصة، فقال فريق منهم إنَّ معنى النقص: هو أنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمن وذهب آخرون إلى أنَّ النقص فيها؛ هو أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولكنها تفتقر إلى منصوب بها، فهي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر عند جمهور النحاة(٣١)، ونُسب إلى الكوفيين أنهم لا يرون النقص في كان وأخواتها وهي عندهم تامة، وما جعله البصريون خبراً لها، أعربه الكوفيون حالاً (٣٢)، هذا ما أورده مهدي المخزومي عنهم، وتابعهم في ذلك، فأعرب المنصوب بها حالاً، وطرد هذا الإعراب في جميع أخوات كان ولم يستثن إلا (صار) و (ليس)، لأنَّ الأولى منهما إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، فحين نقول : صَارَ الطِّين إبريقاً، فلو حذفنا (صَارَ)، كان الكلام الطين إبريق، وهو قول غير صحيح، لذلك جعل المنصوب بعدها تمييزاً، لأنه يرفع الإبهام(٣٣).

لكننا إذا رجعنا إلى أهم مصادر الكوفيين النحوية معاني القرآن للفراء، نجدهم لا يختلفون عن البصريين في أن كان وأخواتها أفعال ناقصة، وأن منصوبها خبر لها، قال الفراء:

« قوله : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) سورة يونس ، الآية (٢)، نُصِبَتْ عَجَبًا بكان، و مرفوعها أَنْ أَوْحَيْنَا، وكذلك أكثر ما جاء في القرآن الكريم إذا كانت (أن) ومعها فعل، وقال كذلك في قوله تعالى:

( ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى)(٣٤) سورة الرُّوم، الآية (١٠): النصب العاقبة بكان، وتجعل مرفوع كان في السُّوأى(٣٥)، ولا شك أن آراء الفرّاء هي آراء نحاة الكوفة، لأن نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفراء(٣٦).

وإذا رجعنا إلى أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨) صاحب ثعلب، وجدناه يروي عن الفرّاء النقص في كان

وأخواتها: « وقال الفراء: ما برح وما زال، وما فتئ بمنزلة ما كان، يرفعن الأسماء، وينصبن الاخبار»(٣٧).

٤ . أقسام الفعل

الفعل عند البصريين من حيث دلالته على الزمن ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، وعدَّهُ الكوفيون ثلاثة أقسام كذلك: ماض ومضارع ودائم، أمّا فعل الأمر فهو معرب عندهم مقتطع من المضارع المجزوم، فإن أصل (اقعَل) عندهم (لِتَقْعَل)، ثم حذفت لام الأمر، لكثرة الاستعمال، فهو معرب مجزوم بلام محذوفة تخفيفاً، وما حذف للتخفيف، فهو في حكم الملفوظ به(٣٨).

ولفعل الأمر عندهم صيغة ثانية ترد على وزن (فعال)، النحو : حذار بمعنى (احذر)، وسماع بمعنى (اسمع)، وحفاظ بمعنى (احفظ)، وهي الصيغ التي . عدها البصريون أسماء أفعال للأمر.

أما الفعل الدائم عند الكوفيين فهو ما كان على بناء (فاعل)، وهو الذي يُسميه البصريون اسم الفاعل، وقد سماه الكوفيون فعلاً دائماً لانصراف هذه الصيغة إلى الحال والاستقبال، والملاحظ أن الفرّاء يسميه كثيراً (الفعل) ، ويندر أن يعبر عنه بالفعل الدائم، ويبدو انه يسميه دائماً حين يعمل فيما بعده، فإذا لم يكن عاملاً ، سماه اسماً في مواضع كثيرة (٣٩)، أما ثعلب ، فقد عبر بـ (الدائم) كما عبر بـ(الفعل) ، قال : « اذا اردت ان تحول الماضي الى الدائم ، فأعمله في الذي قبلاً ، فأنه الأصل»(٤٠).

وقد أميل في ذلك إلى ما ذهب إليه الكوفيون في تقسيمهم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ ودائم، لأنَّ الاستعمال يُؤيِّدُهُ، ولأنَّ النُّصوص اللغوية التي صدر عنها نحاة الكوفة تؤيدهم في مقالتهم بالفعل الدائم نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة، الآية (٢٩)، وقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ سورة الكهف، الآية (١٨).

ويُعلل مَهدِي المخزومي صحة ذهاب الكوفيين إلى فعلية (فاعل)، استعمال هذا البناء استعمال الأفعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول، وبالنائب عن الفاعل، ولتضمنها معنى الفعل، ولدلالتها على الزمن كالأفعال، والفعل الدّائم فيه علامات الإعراب كغيره من المعربات، لكن المخزومي ذهب إلى أنّه مبني، مثله مثل بقية الأفعال، وفسّر هذا التغير بالجوار، متابعاً لإبراهيم مصطفى، فلو قلت: عَجِبْتُ مِنْ مَاهِرٍ فِي صَنْعَتِهِ ، فصيغة (ماهر) مجرورة بالإضافة بعد (مِنْ)، والمجرور الحقيقي هو الذات، فالأصل بعد التصريح : (عَجِبْتُ مِنْ رَجُلٍ مَاهِرٍ فِي صَنْعَتِهِ)(٤١).

كما رجّحَ مَهدِي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيون في عدم اعتبار فعل الأمر قسيماً للماضي والمضارع، لكنه خالفهم في إعرابه ، وفي ذهابهم إلى أنَّهُ مُقتطَع من الفعل المضارع المجزوم، فقد أخرجه من قسم الأفعال، فَفِعْلُ الأمر عنده ليس بفعل، لأنّه يخلو من الدلالة على الزمن، فهو طلب الفعل فحسب، كما أنّه ليس طرفاً في الإسناد، بمعنى أنّه لا يكونُ مُسنَدا كغيره من الأفعال وإسناده إلى ألفِ الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة، وياء المخاطبة، أو الضمير المستتر، لا يراه مهدي المخزومي إسناداً، لأنَّ هذه الضمائر في نظره ما هي إلا كنايات أو إشارات إلى جنس المخاطب وعدده، مُستدلاً بأنَّ النُّحاة قد صرحوا بحرفية الواو في قوله تعالى: وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا من سورة الأنبياء، الآية (٠٣) ، فألف الاثنين وغيرها مما يتصل بفعل الأمر ما هي إلا حروف(٤٢).

لكن مهدي المخزومي حين أخرج بناء (اقعَلْ) من جملة الأفعال عاد ووضعه في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق ضمن أبنية الأفعال تحت عنوان (أبنية أخرى) (٤٣)، مما يدلّ على تردّده في شأن فعل الأمر. ولم ينفرد مَهدِي المخزومي بهذا الرأي، فقد ذهب إليه قبله عبد الرحمان أيوب(٤٤)، وقال به أحمد

عبد الستار الجواري(٤٥) ، متابعين في ذلك لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) الذي كان يذهب إلى أنَّ ألف الاثنين وواو الجماعة في آخر الفعل هما علامتان دالتان على الفاعل، وليستا بضميرين، لكنَّ الزَّعم بأنَّ هذه الضمائر حروف تشير إلى المفردة المخاطبة والمثنى والجمع مردود بأمور، منها(٤٦):

• أنَّ الكلام يتم بها، وتكون طرفا في الإسناد، نحو قولنا: اذْهَبِي، اذْهَبَا، اذْهَبُوا.

• لا يصح أن نُورِدَ بعدها اسماً ظاهراً ليكون هو الفاعل للفعل، فلا نقول : وَقَفَا الرَّجُلانِ، ويَذْهَبُونَ الرِّجالُ ، فلو كانت هذه الضمائر حروفاً، للزم أن يؤتى بعدها باسم ظاهر يكون فاعلاً للفعل، وإذا امتنع ذلك، دل أنَّ هذه الزيادات ضمائر لا حروف، كما زعم مهدي المخزومي.

• وممَّا يدلُّ على أنَّ هذه الزيادات ضمائر لا حروف، أنَّها تؤكَّد ويبْدَلُ منها، والحرف لا يكون مُؤَكَّدا ولا مُبْدَلاً منه، وذلك في مثل قولنا: اذهبا كِلاكُما ، اذهبوا كلكم ، وفي الحديث النَّبويّ: «إنَّما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤتَمَّ به [...] وإذا صلَّى جالساً، صلُّوا جلوساً أجمَعُونَ »(٤٧) ، ف (أجمَعُونَ) توكيد للواو، مما يدلُّ على أنها ضمائر ، وليست حروفا، لأنَّ الحروف لا تؤكد. ومما يدلُّ على أنها ضمائر، أنَّهُ يصح الاستثناء منها، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٤٩)، فَنَصَب (قليلاً) على أنَّه مُستثنى، ولو كانت الواو حرفا لا اسما لكان الاستثناءُ مُفَرَّغاً، ولكان الاسم بعد (إلا) مرفوعاً.

٥. التنازع : هو أن يتقدَّم عاملان أو أكثر على معمول يحيث يطلب كل عامل هذا المعمول، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ سورة الكهف، الآية ( ٩٦) ، (آتُونِي) وَ(أُفْرِغْ) . طلب كل منهما المفعول قِطْرًا معمولاً له، ولا ينبغي المفعول أن يكون معمولا إلاَّ لواحدٍ منهما، لذلك ذهب النُّحاة في توجيه مثل هذا الأسلوب من الكلام الفصيح توجيها خاصا، فأعملُوا أحد العاملين في المعمول المتنازع عليه، وأضمروا المعمول الآخر.

وقد أجمع النحاة لهذا على جواز إعمال أي العاملين، لكنَّهم اختلفوا في أيهما أولى بالإعمال، فذهب البصريون إلى أنَّ العامل الثاني أولى بالعمل لقُرْبه من المعمول ، وَلسلامته من الفصل بينه وبين مَعمُوله.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل الأوَّل أَوْلَى بالإعمال لِسَبقه ولسلامته من تقديم ضميره عليه، واحتجوا بقول طفيل الغنوي:

إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَةٍ ... تُنَخَّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وفيه إعمال للفعل الأول (تُنَخَّلَ) ، وإضمار في الثاني (استَاكَتْ).

ويرى مهدي المخزومي أنَّ النُّحاة قد نَحَوا نَحا فلسفيًّا حين جعلوا من التنازع مشكلة مفتعلة، لأنَّ اللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة، إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع، لكنَّ النُّحاة بعد أن سيطرت عليهم فكرة العامل، وتحكمت في قوانين النحو، وكان الفعل أقوى العوامل النحوية، نظروا إلى مثل هذا الأسلوب في اللغة على أنَّه تنازع في العمل. ويلخص مهدي المخزومي مسألة التنازع في صورتين من التعبير :

الصورة الأولى: أنْ يكون الاقتضاء واحداً، كأن يطلب كُلّ من العاملين (كالفعلين مثلا) فاعلاً واحداً، أو مفعولاً واحداً.

ويُرجّح مهدي المخزومي ما ذهب إليه الفرّاء خلافاً للبصريين مِنْ أنَّه إذا طلب فعلان اسما للفاعلية نحو : (ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيدٌ)، جاز أنْ يُعملا فيه، فيكون فاعلا لهما جميعاً(٤٨).

فمثل هذا الأسلوب ليس من التّنازع في شيءٍ عند مَهدِي المخزُومي، فقولنا: (دَخَلَ وَجلَسَ خالد)، جملة فعلية

فيها فعلان وفاعل واحدٌ أحدث الفعلين جميعاً. وكذلك لو قلنا: (اشتريتُ وأكلتُ رُطباً)، فالمفعول (رُطَباً) للفعلين، ولا وجود للتنازع، كما يزعم النحاة.

الصورة الثانية : أنْ يختلف الاقتضاء، كأنْ يطلب العامل الأوّل المعمول فاعلاً له، ويطلبه العامل الثاني مفعولاً له. وهذه الصورة الثانية هي مثل هذه الصُّورة من التّنازع معدودة، وهي من الشّعر خاصة، أمّا الشواهد النثرية، فهي أمثلة مصنوعة جيء بها تمثيلا لهذا الضّرب من التّنازع فشواهد التّنازع الشعرية لم تُؤيّد بشواهد نثرية عليه صحيحة، تكون أساساً لعقد باب كامل للتّنازع، فللشّعر أسلوبه الخاص، وللشّاعر من أحكام الضرورات الشعرية ما ليس للنّاثر، ولهذا يُحمل ما ورد في جميع تلك الشواهد الشعرية التي تُروى على الاضطرار الذي يمليه أسلوب الشعر في تصريف ضروب القول، فإذا قال الشاعر:

جفَوْني، ولَمْ أَجْفُ الأَخِلاءَ، إنّني ... لغَيْرِ جَمِيلٍ منْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلِ

فليس في شعره تنازع بعد أنْ عمل الفعل الأول (جفَوْا) في الضمير، وعمل الفعل الثاني (أَجْفُ) في الاسم الظاهر(٤٩).

إنَّ إعمال أحد العاملين في الحقيقة في تركيب، ليس أولى من إعمال العامل الآخر، وَإنَّما هو بحسب قصد المتكلم، ودلالة المعنى، وإنَّ ما أَعْمَلْته في الاسم الظاهر أهم مما أَعْمَلْتَهُ في ضميره، وما ذكرته وصرحت بذكره، أهم مما حذفته، وإيضاح هذا في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ سورة الحاقة، الآية(١٩)، فجَعل المفعول (الكتاب) للقراءة (اقرَءُوا)، ولم يجعله لاسم الفعل ( هَاؤُمُ)؛ لأنَّ القراءة واطلاع الإنسان على كتابه أهم من مجرد المناولة؛ لأنَّ فيه أعماله يوم القيامة، أما المناولة فهي تمهيد للغرض الأساس وهو القراءة والاطلاع على الكتاب.

٦. الاشتغال :

الاشتغال عند النحاة هو كل اسم بعده فعل أو ما يعمل عمله .كاسم الفاعل – اشتغل عنه بضميره أو بما تعلّق به، ولو سُلّط عليه لنصبه.

ولا بد في الاشتغال من ضمير عائد على الاسم المتقدّم، وهذا الضمير قد يكون منصوبا بالفعل، أو مجروراً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ سورة النّحل، الآية ( ٥ ٠ )، وقوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ سورة الإنسان، الآية (٣١).

وقد اختلف النُّحاة في ناصب الاسم المشغول . الذي تقدّم، فذهب نحاة البصرة إلى أنّه منصوب على المفعولية، وناصبه فعل محذوف وُجُوبًا مماثل للفعل المذكور نحو:(زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ) والمعنى عندهم: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُه) ، وقد يكونُ الفعل المحذوف وجوباً مناسبًا للفعل في معناه، نحو: (خَالِداً سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَالتّقدير : حَيَّيْتُ خَالِداً سَلَّمْتُ عَلَيْهِ)، وإذا قُلْنا: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فالتقدير: (جَاوَزْتُ زيداً مَرَرْتُ بِه) ، أَوْ (جعَلْتُ زَيْدًا عَلَى طَرِيقِي)، (مَرَرْتُ بِهِ). وذهب الكسائي إلى أنَّ ناصبَ الاسم المتقدّم (المشغول عنه) هو الفعل المتأخر، والضمير المتّصل به مُلْغى، أمّا الفرّاء، فقد جعلهما جميعاً منصوبين بالفعل، فالضمير عند الكوفيين هنا ما هو إلا الاسم المتقدّم في المعنى، ومن ثم جاز أن يعمل فيهما معاً، وليس : اشتغال، قال الفراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ سورة النّحل، الآية (٥ ٠): « نُصبت الأَنْعَامَ خَلَقَهَا»، وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ سورة يس الآية (١٢): «القُرّاء مجتمعون على نصب (كُلّ) لما وقع من الفعل راجع على راجع ذكرها(٥٠) ، وقال أبو بكر بن الأنباري : « قال الله عزّ وَجلّ :﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ تقديره: وأعد للظالمين، فلما قدّم الظّالمين، نصبهم بما بعدهم»(٥١).

ويذهب فاضل السامرائي إلى أنَّ ما ذهب إليه الفرّاء مقبول في الأساليب التي يكون فيها الفعل مُتعدّيا بنفسه، نحو: (خالِداً أَكْرَمْتُهُ، لكِنَّه لا يستقيم مع أساليب عربية أخرى، نحو: خالِداً سلَّمْتُ عَلَيْهِ، لأَنَّ الفعل (سَلَّم) مُتعدٍّ بالحرف لا بنَفسِه، فهو غير صالح لنصب الاسم المتقدم عليه، فحقيقة الأمر عنده أنه ليس ثَمَّةَ اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، لكنَّه أسلوب خاص يُؤدِّي غرضا مُعيَّنا في اللغة.

ولا يرى مهدي المخزومي أساساً لعقد باب للاشتغال، فالاسم المشغول عنه كما يُسمِّيه النحاة إنما هو مفعولٌ مُقدَّم للاهتمام به، أمَّا الضَّمير المشغول به، فما هو إلا كناية عن المفعول ومُلْغَى لا إعراب له، وبذلك يلغى باب الاشتغال في الدرس النحوي المخزومي، كما أُلغي باب نائب الفاعل والتنازع وأسماء الفعل، وهو منهج يهدف من ورائه إلى تخليص درس النحو من أبواب كثيرة يرى أنَّها نتيجة لمنهج غير لغوي اتبعه النّحاة في دراسة ظواهر العربية، وتأثروا بفكرة العامل، فبنوا على أساسه بابي التنازع والاشتغال.

٧. تقديمُ الفاعل على فعْلِهِ

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله، نحو: قَامَ زَيْدٌ وزَيْدٌ قَامَ، فـ (زَيْدٌ) في الجملتين (الفعليتين عند الكوفيين) فاعل، وعند البصريين فإنَّ الجملتين مختلفتان : الأولى فعلية، والثانية اسمية؛ لأنَّ زَيْداً يُعرَبُ مبتدأ بتقدمه على الفعل (قام).

وذهب مَهدِي المخزومي إلى أنَّ لِلفاعل أنْ يتقدَّم على فعله، فالجملتان طَلَعَ البَدْرُ) وَ(البَدْرُ طَلَعَ فعليتان، فالجملة الأولى لم يطرأ عليها جديد سوى تقديم المسند إليه (الفاعل) ، وتقديمه لا يغير من طبيعة الجملة، فالقول بأنَّ الجملة (البَدْرُ طَلَعَ) فعلية يُبعدنا عن التأويل والتقدير الذي لا طائل من ورائه، فليس بممتنع أن يتقدَّم ،الفاعل، كما تصوّر النُّحاة (المناطقة)، وقد أَنْشَدَ الكوفيون في جواز تقديمه، قولَ الزَّبَّاء (نائلة بنت عمرو):

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا  أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا ؟

والفعل (سَافَرَ ) في مثل: (مُحَمَّدٌ سَافَرَ) غير متحمّل لضمير مستتر يُعرب فاعلاً، على رأي مهدي المخْزُومي، وهو في هذا الرَّأي مقتف لأثر إبراهيم مصطفى الذي ذهب هذا المذهب قبله(٥٢).

لكنَّ مثل هذا الرأي لا ينطبق على أمثلة كثيرة نحو الرَّجُلانِ سَافَرَ) وَ(الرِّجَالُ سَافَرَ)، لأَنَّ الأصل قبل تقديم الفاعل: (سَافَرَ الرَّجُلانِ) وَ (سَافَرَ الرِّجَالُ)، والتّعبير الصحيح أنْ نقُولَ: (الرَّجُلانِ سَافَرَا) وَ(الرِّجَالُ سَافَرُوا)، فيُذكر الضمير المطابق للاسم المتقدم، ولا مناص مِنْ إعراب هذا الضمير فاعلاً للفعل، وقد سبق بيان أنَّه لا يترَجَّح اعتبار هذه اللواحق بالفعل حروفاً دالة على الاسم ، ولا إعراب لها.

الخاتمة:

من الواضح في ثنايا البحث أن العلّامة الدكتور مهدي المخزومي كان من أشد المتأثرين بالمنهج النحوي الكوفي الذي هو أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة، إذ اتسم منهج الكوفيون بتحكيم اللغة في القياس، لا تحكيم القياس في اللغة؛ ذلك أنَّهم كانوا يقيسون على الشاهد الواحد فيما ورد من فصيح كلام العرب، وقد تابعهم المخزومي في الغاء بعض أبواب النحو التي اعتمدها البصريون كالتنازع والاشتغال وغيرها، و وافقهم في بعض الآراء المهمة كأصل الاشتقاق، وتقسيم الأفعال، وقضايا أخرى.

وكان المخزومي يرى صعوبة وتعقيد نحو البصريين؛ لارتباطه بالمنطق والفلسفة العقلية، وفي حين يرى سهولة النحو الكوفي وعدم تشدده بالقياس والمنطق؛ مما دفعه إلى الدعوة لاعتماد النحوي الكوفي في تيسير واصلاح دراسة النحو العربي.

الهوامش:

(١) ينظر : محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ، ص ٦٩، وينظر : محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٥.

(٢) ينظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية، ص ١٥٤.

(٣) ينظر: مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٧٨ – ٧٩.

(٤) المخزومي، دعوة جادّة في إصلاح العربية، ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ٢٤.

(٧) المصدر نفسه، ٢٤.

(٨) المصدر نفسه، ٢٤.

(٩) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧.

(١٠) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ٩٥.

(١١) المخزومي، دعوة جادة في إصلاح العربية، ٢٥.

(١٢) حاتم حسين، فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث،٣٢.

(١٣) دعوة جادّة في إصلاح العربية، ٢٩.

(١٤) المصدر نفسه، ٢٨–٢٩.

(١٥) ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي، ٤٣.

(١٦) ينظر: المصدر نفسه، ٤٨.

(١٧) ينظر : مهدي المخزومي ، الدرس النحوي في بغداد، ص ٩، ٢٤٦.

(١٨) ينظر : مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٣.

(١٩) ينظر: مهدي المخزومي مدرسة الكوفة، ص ١١٤.

(٢٠) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٣، ص ٢٠٦

(٢١) ينظر : مهدي المخزومي مدرسة الكوفة، ص ١١٧.

(٢٢) ينظر: مهدي المخزومي ، الدرس النحوي في بغداد، ص ٩١ ، ١١١.

(٢٣) ينظر: مهدي المخزومي الدرس النحوي في بغداد، ص ٥٨ ، ٧٨.

(٢٤) ينظر: عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص ،٧٣، ٨٠، وينظر همع الهوامع، ج٣، ص ٩٥، و ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج١، ص ٢٣٥.

(٢٥) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤٠.

(٢٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١١٩، ١٢١ ، و ج ٣، ص ٩٥، وينظر : أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٢٣٥.

(٢٧) مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٠٢.

(٢٨) سيبويه الكتاب، ج ١ ، ص ٢٤٢.

(٢٩) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد المُقتضب، ج ١ ، ص ٢٠٢.

(٣٠) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٠٢.

(٣١) ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٣٤٥ ، ويُنظر : رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، دار

الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٣٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ، ص٦٢.

(٣٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٧٨.

(٣٤) يحي بن يزيد أبو زكريا الفراء، معاني القرآن ، ج١، ص ٤٥٧.

(٣٥) امرة ال ، ص ٣٢٢.

(٣٦) ينظر: مهدي المخزومي مدرسة الكوفة، ص١٣٥.

(٣٧) محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات، ص ٣١٥.

(٣٨) ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص٤٨، وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١١٦.

(٣٩) ينظر: عبد الله الخثران مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ج١، ص ٤٥.

(٤٠) أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص ٩٧.

(٤١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، ص١٣٩.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ١١٨– ١٢٠.

(٤٣) ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٣–٢٤.

(٤٤) ينظر: عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي مؤسسة الصباح، ص ٧٠–٧١.

(٤٥) ينظر: أحمد عبد الستار الجواري نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ١٠٥.

(٤٦) ينظر: فاضل السّامرّائي، تحقيقات نحوية، ص ٣٦–٣٧.

(٤٧) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأذان، ص ١٧٢.

(٤٨) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص٧٩.

(٤٩) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٦٣ – ١٦٨.

(٥٠) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٩٥، ٣٧٣.

(٥١) أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات، ص١٢.

(٥٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٥٥.

المصادر والمراجع:


– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

– طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي الأندلسي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

– المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٩م.

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

– دعوة جادّة في إصلاح العربية، مهدي المخزومي، مجلة المعلم الجديد، ط١، بغداد، ١٩٥٤م.

– في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، الآفاق العربية ، القاهرة، د. ط ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

– فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث، حاتم حسين علي الشيباني، جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد، دكتوراه، ٢٠٠٦م.

– المخزومي ونظرية النحو العربي، زهير غازي زاهد، دار الضياء، ط١، النجف، ٢٠٠٦م

– معاني القرآن، الفرّاء(ت٢٠٧)، محمد علي النجار ويوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

– شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
– شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابو بكر الأنباري محمد بن القاسم، تح عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٣م.
– الجامع الصحيح، كتاب الأذان، محمد بن إسماعيل البخاري ، دار ابن كثير، ،دمشق ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
– ، تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، دار الفكر ، عمّان، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
– نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري ،مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط٢ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
– دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمان أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، د. ط، د. ت.
– في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
– مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ابو العباس ثعلب، تح عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم عالم الكتب، القاهرة، ط١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
– المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تح محمد عبد الخالق عريمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ط ٣، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م.
– شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
– مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، عبدالله الخثران، مطبعة هجر، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
– الفعل زمانه وأبنيته إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابو البركات الأنباري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
– مسائل خلافية في النحو، ابو البقاء العكبري، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ١٩٩٢م.
– مهدي المخزومي ، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
– شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

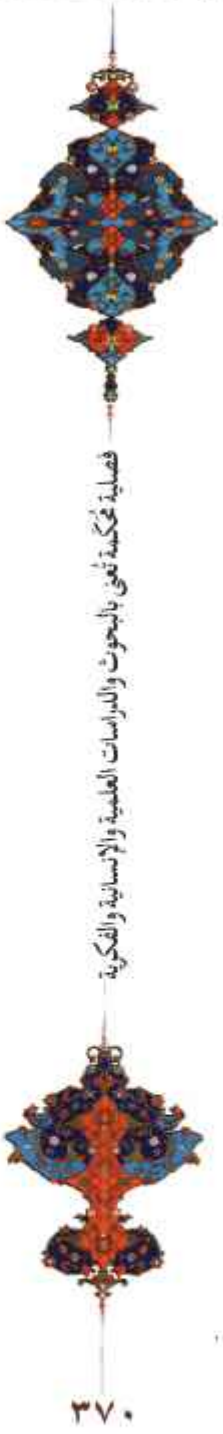

general supervisor
Ammar Musa Taher Al Musawi
Director General of Research and Studies Department
editor
Mr. Dr. fayiz hatu alsharae
managing editor
Hussein Ali Mohammed Al-Hasani
Editorial staff
Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood
Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili
Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy
a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan
a.m.d. Ahmed Hussain Hai
a.m.d. Safaa Abdullah Burhan
Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi
Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy
M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara
Dr. Tarek Odeh Mary
M.D. Nawzad Safarbakhsh
Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria
Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan
Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran
Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon